اعتراضات ابن هشام على العكبري في المغني

حقائق وأوهام

أ.م.د . هشام ابراهيم عبد الرزاق الحداد

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فربما لا أضيف جديداً إذا قلت إن ابن هشام هو أحد كبار علماء العربية بفضل ما خلفه لنا من آثارٍ علمية قيمة ولعل أبرزها كتابه الفذ مغني اللبيب الذي قدم خلاصة علمه وعصارة فكره تنظيراً وتطبيقاً؛ فكان موضع قبول وعناية لدى الدارسين والطالبين لهذا العلم، حتى لقيت آراؤه عامة استحساناً ورضا لطول ما تتابع عليها من زمن فوضع حوله الكثير من الحواشي والدراسات فأدى طول هذا الزمن إلى انصراف عامة الدارسين إلى الاستسلام والقبول بكل ما أورده ابن هشام في مؤلفه المخصوص، غير إن مقتضى البحث والتقصي فيما نقله ابن هشام (رحمه الله) أوصلنا إلى أن كثيراً من هذه الآراء المبثوثة في كتابه المغني قد تفارقها الدقة وصحة التفسير أو التثبت والتمحيص، الأمر الذي جعل ابن هشام يصف بعض من نقل عنهم بالوهم والخطأ وعدم الصواب والغلط، وبالرجوع إلى كتب هؤلاء العلماء يتبين لنا على وجه التحقيق أن كثيرا من هذه الآراء والنقول كانت على غير الصورة التي عرضها ابن هشام.

والعكبري هو أحد هؤلاء العلماء الذين تعرض لهم ابن هشام في كتابه، فوهَّمه وضعَّفه وخطَّأه في بعض آرائه فاستدعى ذلك مني أن أراجع المسائل التي نقلها ابن هشام عنه، وكان له موقف مغاير لحقيقة ما أثبته العكبري في كتبه.

وأشهر كتاب يمكن أن نتابع فيه هذه الاعتراضات التي أوردها ابن هشام هو كتابه التبيان في إعراب القرآن المشهور عند كثير من الدارسين بإملاء ما من به الرحمن، ولما كانت هذه الاعتراضات منصبة على نصوص قرآنية اقتضى

ذلك منا أن نتابعها بحسب ورودها وتسلسلها في مواضعها من القرآن الكريم وفي كتاب التبيان؛ وذلك لأن المؤلف أو المفسر أو المعرب يذكر عادة آراءه واختياراته وترجيحاته تبعاً للتسلسل القرآني فيكتفي عادة بذكر رأيه المتعلق بالمسائل المتشابهة في أول موضع وردت فيه في الكتاب العزيز ويكتفي بذلك ثم يشير إلى ما كان قد تقدم بقوله: (كما مر بنا) أو (وقد ورد ذكره) أو (كما سبق) إلى غير ذلك من الإحالات غير الدقيقة، وقد يترك الإشارة والتنبيه في كثير من الأحيان وتسهيلاً لمعرفة موضع كل مسألة أرى أن تكون مباحث ومطالب وجزئيات البحث مبنية على ترتيب المصحف الشريف. والله الموفق

الباحث

اعتراضات ابن هشام الواردة على العكبري في سورة البقرة

١. ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾(١)

دار الخلاف في هذه الآية حول (مَنْ) فأورد ابن هشام الاحتمالين الذين يمكن أن يفهما من هذا اللفظ؛ فالمشهور عند النحاة أنها تفيد الدلالة على الموصولية وذلك هو الوجه الأكثر في استعمالها(٢)، أما الوجه الثاني فدلالتها على الوصفية جاء في المغني: "إذا قلت أعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة أو موصوفة، وقد جُوزا في ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾(٣) واعترض ابن هشام على العكبري في ترجيحه الموصوفية على الموصولية والظاهر أن ما ذهب إليه العكبري موافق لمراد القرآن لدلالة الوصفية على معنى الابهام المراد به عموم وشمول كل من يتصف بهذه الصفة جاء في التبيان: " و(مَنْ) هنا نكرة موصوفة، ويقول صفة

---

(١) سورة البقرة الآية ٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٠م.: ١/ ١٩١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الانصاري، ت ٧٦١هـ، حققه وخرج شواهده د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، ١٩٦٩م، ص ٦٢٧.

لها، ويضعف أن تكون بمعنى الذي؛ لأن (الذي) يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هاهنا على الإبهام. والتقدير: ومن الناس فريق يقول."(١).

وجاء في الكشاف: (و(من) هنا في (من يقول) موصوفة، كأنه قيل: ومن الناس ناس يقولون كذا، كقوله: (من المؤمنين رجال صدقوا) إن جعلت اللام للجنس وإن جعلتها للعهد فموصولة كقوله: (ومنهم الذين يؤذون النبي)(٢). وجاء في البحر: (وأكثر المعربين للقرآن متى صلح عندهم تقدير ما أو من بشيء جوزا فيها أن تكون نكرة موصوفة)(٣)

إذن يكون الأخذ بالموصولية تضييقاً للدلالة الموسعة لأن الموصولية تعني أناساً بأعيانهم في حين أن المشهور عند العلماء أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(٤) وليس في قول ابن هشام ومن وافقه أنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه كبير أهمية لأن نزول القرآن إذا وافق حدثاً من الأحداث فلا ينبغي أن تنحصر الدلالة في هذا الحدث بعينه. لذا كان مذهب العكبري في المسألة راجحاً على اعتراض ابن هشام.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١/ ٢٤.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٤٦٧- ٥٣٨هـــ، دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط٢، بيروت، ١٤٢١هـــ= ٢٠٠١م، ١/٩٥.

(٣) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (٦٥٤-٧٥٤هـــ)، بعناية صدقي جميل، دار الفكر، ١٤٢٦هـــ - ٢٠٠٥م، ١/٨٥.

(٤) ينظر: القواعد الأصولية، لعلي بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥=١٩٣٩، ١/ ٢١

ويؤيد ذلك ورود كثير من نظائر هذه المسألة في القرآن الكريم أوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين آية(١).

٢. ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾(٢)

ثبت ابن هشام اعتراضه على العكبري بناءً على الخلاف في دلالة ما في الآية بين الحرفية والاسمية؛ وحاول أن يظهر التناقض في كلام العكبري جاء في المغني: (ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة فإنه قال: ما مصدرية صلتها يكذبون، كون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة ما، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد)(٣) ولا يخفى على الناظر في هذه المسألة صلاحية ما عرضه العكبري في احتمال كون ما مصدرية فبه قال الزمخشري وأبو حيان(٤) وابن عادل(٥) وغيرهم فتحتمل ما أن تكون مصدرية إذا كان في خبر (كان) فعل متعد لم يتصل به ضمير يعود على (ما) ولم يأخذ مفعوله كانت (ما)

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، ٣/١٣٢-١٣٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٠.

(٣) المغني ص ٣٣٩.

(٤) البحر المحيط: ١/ ٩٨، النهر الماد من البحر المحيط، ص٥١.

(٥) اللباب في علوم الكتاب للإمام المعز أبي حفص عمر بن عل ابن عادل الدمشقي الحنبلي، المتوفى بعد ٨٨٠هـ، تحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية، د. محمد سعد رمضان حسن، د. محمد المتولي الدسوقي حرب،

محتملة للمصدرية والموصولة(١) ومن لطف ابن هشام ونظره الموضوعي أنه سجل اعتذاره للعكبري بقوله: (وأما قول أبي البقاء (بما كانوا يكذبون) أن ما مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها)(٢).

٣. ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾(٣)

كثّر ابن هشام اعتراضاته على العكبري في إعراب هذه الآية فأنكر عليه تجويزه إعراب (من) زائدة و(آية) حالاً(٤) كما جاءت (آية) في قوله تعالى: (هذه ناقة الله لكم آية)(٥) معللاً ذلك بـــ

١. تخريج التتريل على شيء إن ثبت فهو شاذ وهو زيادة من في الحال(٦). وبه قال ابن مالك في قراءة زيد بن ثابت في قوله تعالى: اﭽ قَالُوا۟ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ﭼ(٧) ببناء

مشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـــ = ١٩٩٨م/١/٣٤٣

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٤٩

(٢) مغني اللبيب ص ٤٥٨

(٣) البقرة: ١٠٦

(٤) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٦٠.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٧.

(٦) مغني اللبيب ص٣٦٠

(٧) الفرقان: ١٨

(نتخذ) للمفعول قال ابن جني: (أما إذا ضممت النون فإن قوله: (من أولياء) في موضع الحال، أي ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء، ودخلت (من) زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيداً وكيلاً،فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيداً من وكيل، وكذلك: أعطيته درهماً وما أعطيته من درهم، وهذا في المفعول وقوله: (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ) أي لسنا ندعي استحقاق الولاء ولا العبادة لنا)(١).

٢. تقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً[٢] ومن المعروف عند المحققين من أهل الصنعة أن الاشتقاق والانتقال ليسا لازمين للحال، وإنما الحكم فيهما على الغالب فلا يكون عدم اشتقاق (آية) منافياً لدعوى حاليتها مع إنه يمكن أن تؤول بمشتق، أما قوله: (لا يظهر فيه معنى الحال) فمرجوح لإمكان تأويله بـــ (قليلاً أو كثيراً)[٣].

٣. التنظير بما لا يناسب فإن (آية) في قوله (هذه ناقة الله لكم آية) بمعنى علامة لا واحدة الآي[٤]. وقد يرد على ذلك بأنه قد يكون مراده ورود لفظ (آية) على التنكير لتحقيق الإشارة إلى الحالة بصرف النظر عن تحقق اتحاد الدلالة في الموضعين[٥].

---

[١] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٨٦هـــ ٢: ١١٩-١٢٠.

[٢] مغني اللبيب ص ٣٦٠

[٣] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام مصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٨م ،٢/٢٦٠

[٤] مغني اللبيب ص ٣٦٠

[٥] ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٦٠.

٤. تفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية(١). ويمكن رد ذلك بأن لفظ (آية) منكراً في حيز الشرط مشبه لوروده في حيز الاستفهام فتشابه الموردين مؤذن بصلاحية الدلالة على العموم الأمر الذي يجعل إمكان تأويلها بـــ (قليلاً أو كثيراً) مقبولاً بناء على ما تقدم.

ومما يدعو إلى العجب أن ابن هشام نفسه أجاز في موضع آخر من كتابه أن تعرب من مع مخفوضها حالاً بعد ما ومهما(٢)

٤. ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦۚ ﴾(٣)

سارع ابن هشام بوصف أبي البقاء بالوهم فيما ذهب إليه من احتمال تعلق الاستثناء بالجملة الثانية (ومن لم يطعمه فإني مني) قال ابن هشام: (فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل هو مباح لهم وإنما هو مستثنى من الأولى ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية)(٤). وصح عند أبي البقاء(٥) تعلق الاستثناء بـــ (من) الثانية لاحتمال أن يكون معنى (ومن لم يطعمه) لم يتلذذ به ويستمرئه ويستحسنه ويهنأ به وبهذا يندفع ظاهر التعارض بين (ومن لم يطعمه) و(من شرب منه) إذ مجرد الشرب دون استشعار اللذة لا يصل بالمرء إلى حد

---

(١) مغني اللبيب ص٣٦٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٥٤.

(٣) البقرة: ٢٤٩

(٤) مغني اللبيب ص٥٨٨.

(٥) التبيان ١/ ١١٩

الاستطعام والاستحسان اللذين إذا توفرا فيما يدخل إلى الجوف وصف حين ذاك بالطعم؛ فحين ذاك يصح الاستثناء من الثانية بمجرد أن يكون قد اغترف الشارب غرفة إذ لا تعارض في اللغة بين الفعل (يطعم) والفعل (شرب) لتحقق التذوق في كل منهما، جاء في اللسان: (الطَّعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال: طعمه مرٌّ. وطَعْم كل شيء: حلاوته ومرارته وما بينهما، يكون ذلك في الطعام والشراب... وإذا جعلته بمعنى الذوق جاز فيما يأكل ويشرب)(١). ولعله بذلك يمكن أن يندفع ما رآه ابن هشام من وهم في رأي العكبري من إمكان تعلق الاستثناء بـــ (من) الثانية في قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾.

---

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، مادة (طعم) ١٢/٣٦٦.

الاعتراضات الواردة في سورة آل عمران

أورد ابن هشام في هذه السورة اعتراضين احدهما حول قضية صرفية والثاني حول قضية نحوية.

١. ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾⁽¹⁾

أورد ابن هشام اعتراضه حول الفعل (تولوا) في الآية جاء في المغني: (قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ يضعف كون (تولوا فعلاً مضارعاً، لأن أحرف المضارعة لا تحذف، أ.هـ، وهذا فاسد)⁽²⁾. ورجوعاً إلى نص كلام العكبري بخصوص الفعل (تولوا) الوارد في الآية نجد أن العكبري لم يمنع حذف أحرف المضارعة على الإطلاق؛ إنما منع حذف حرف المضارعة (الياء) لأن الفعل عنده يمكن أن يقرأ بالياء على المضارعة و بالتاء الماضي. جاء في التبيان: (فإن تولوا) يجوز أن يكون اللفظ ماضياً ويجوز أن يكون مستقبلاً تقديره يتولوا ذكره النحاس وهو ضعيف لأن حرف المضارعة لا يحذف)⁽³⁾.

وهو يعني بذلك الياء لا مطلق أحرف المضارعة كما أوهم ابن هشام في نقله عن العكبري. وقد أيد أبو حيان⁽⁴⁾ ما ذهب إليه العكبري حول صلاحية النظر إلى الفعل من وجهين أن يكون ماضياً (تولوا) أو مستقبلاً (تتولوا).

٢. ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ ﴾ ⁽1⁾

⁽¹⁾ آل عمران: ٦٣

⁽²⁾ المغني ص ٦٨٦

⁽³⁾ التبيان ١/ ٢٦٨

⁽⁴⁾ البحر المحيط ٣/ ١٩٣

جمع ابن هشام كثيراً من الاعتراضات على العكبري بخصوص إعراب هذه الآية. ومنها:

١. اعتراضه على جعل ما الأولى اسما موصولاً.

انصب الاعتراض على عدم صلاحية إعراب (من كتاب) خبراً للاسم الموصول (ما) ووجه الاعتراض عنده: (أن إجازته كون (من كتاب) خبراً، فيه الإخبار عن الموصل قبل كمال صلته؛ لأن ثم جاءكم عطف على الصلة)[2].

وما ذهب إليه العكبري هو مذهب سيبويه نقلاً عن الخليل جاء في الكتاب: (وسألته عن قوله عز وجل (چ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ چ[3] فقال: ما ههنا بمنزلة الذي)[4] ويمكن أن يندفع هذا الاعتراض بإمكان أن يخلو الكلام من العطف، فتتم حينذاك الصلة ولا تمنع جملة العطف من إمكان إتمام الصلة فيكون الموصول قد أخذ ما يستحقه من الصلة ليصح بها الكلام على الرغم مما اشتهر عندهم من أن المعطوف على الصلة صلة.

٢. تجويزه كون (لتؤمنن) خبراً (مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم

---

[1] سورة آل عمران الآية ٨١

[2] المغني ص ٤٥٦.

[3] سورة آل عمران الآية ٨١

[4] الكتاب، لأبي عمرو عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٣١٧هـ ـ ١/٤٥٥.

محذوف، ويقدر الجملتين خبراً)[1]. وكل ما نقله ابن هشام في هذه المسألة من اعتراض أو توجيه لهذا الاعتراض بكل تفاصيله ثابت ومنصوص عليه في كتاب التبيان. لكن ابن هشام حاول أن يعطي صورة بتصرفه في النص وكأن العكبري كان غافلاً عما نسبه إليه وبتدقيق الموازنة بين كلام كل منهما يتبين لنا يقيناً أن كل ما نص عليه ابن هشام مأخوذ بتصرف من كتاب العكبري.

فقول ابن هشام: (وقد يقال إنما أراد بقوله: (اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم) أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة)[2] هو ما نص عليه العكبري في التبيان فقال: (الخبر لتؤمنن به، والهاء عائدة على المبتدأ، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى)[3]

فقول العكبري (لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى) هو نفسه المراد من قول ابن هشام (جواباً لقسم محذوف). وبناءً على ذلك يتبين لنا أن ابن هشام لم يضف شيئاً ذا وبناءً على ذلك يتبين لنا أن ابن هشام لم يضف شيئاً ذا بال في هذه المسألة مع يتنافى مع اعتراضه على العكبري فيها.

٣. اعتراضه على عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً قال ابن هشام: (أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول)[4]. من عجب أن واحداً مثل ابن هشام يورد مثل هذا الاعتراض وهو من أحسن النحاة الذين يحسنون تخريج المسائل

---

[1] المغني ص ٤٥٦.

[2] المصدر نفسه ص ٤٥٦

[3] التبيان للعكبري ١/ ٢٧٦.

[4] المغني ص٤٥٦.

وتوجيه التعارض وكتبه تشهد بذلك؛ وهو يعلم كل العلم أن الضمير موضع الخلاف لم يكن عائدا على شيئين متباينين بل يعود على شيء واحد؛ (لأن الذي معهم هو الذي آتاهم)(١).

٤. اعتراضه على العكبري في تجويزه (حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور)(٢).

وما أسهل يرد هذا الاعتراض إذ يجوز أن يحذف العائد المجرور بشرط أن (ينجر بحرف جر متعين، وإنما شرط التعيين لأنه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً، إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور، فينبغي أن يتعين، حتى لا يلتبس بغيره بعد الحذف)(٣) ولا ندري هل فات ابن هشام كثير من آيات التتريل الحكيم وقد حذف فيها العائد المجرور ولم يكن الموصول مجروراً من مثل:

١- قال تعالى: ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾(٤)

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴾(٥)

---

(١) التبيان: ١/٢٧٦.

(٢) المعني ص ٤٥٦.

(٣) شرح الرضي لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط١٣٩٨،١هـ-١٩٧٨م ٢/ ٤٠، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

(٤) الأنعام: ١١٣

(٥) يونس: ٨٠

٣- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ (٧٢) ﴾(١)

٤- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾(٢)

٥- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُۖ ﴾(٣)

وتأسيساً على صحة ما ذهب إليه العكبري من صحة جواز حذف العائد المجرور في تقديره (ثم جاءكم به، واستغنى عن إظهاره بقوله: به فيما بعد)(٤) يندفع ما ذهب إليه ابن هشام من اعتراض. على الرغم من محاولة ابن هشام جعل عود الضمير في (به) في الآية إلى الرسول لا إلى ما ولا تعارض عندي في المسألة لضرورة التلازم بين الإيمان أوتوه والإيمان بمن جاءهم وهو الرسول، فالإيمان بأحدهما يلزم منه الإيمان بالآخر.

---

(١) طه: ٧٢

(٢) المؤمنون: ٩٣

(٣) الصافات: ١٠٢

(٤) ١/ ٢٧٦

اعتراضات ابن هشام في سورة النساء

من أبرز ما فصل ابن هشام القول فيه في كتابه المغني تقسيمه للجمل ما كان لها موقع إعرابي أو لم يكن، ولكنه في تقسيمه لها بهذا الاعتبار ربما أدخل في بعض مواضع هذا التقسيم ما ليس منه معترضاً على العكبري.

جاء في المغني الجمل التي لها محل من الإعراب... الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً وهي على أنواع منها المحكية بمعنى القول وليس معها حرف التفسير: (وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ ﴾(١) إن الجملة الثانية في موضع نصب بـــ (يوصي)، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكن في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين)(٢)

وبناء على ما يراه ابن هشام كان عليه ألا يقحم هذه المسألة في موضعها من كتاب الذي يتحدث فيه عن الجمل التي لها محل من الإعراب فهو يرى أن هذه الجملة (للذكر مثل حظ الأنثيين) بهذا التركيب لا محل لها من الإعراب ولعل المسوغ له في ذلك أن هذه الجملة هي على درجة عالية من التعلق بما قبلها من حيث الموقع والسياق؛ إذ المعنى المستفاد من كل النص يلزم منه تحقق الفهم بكون هذه الجملة مفعولاً به يكاد يكون صريحاً إلى الحد الذي لا ضرورة فيه لتقدير أي متعلق محذوف مما كان بلفظ القول أو وعلى ما تقدم يكون مذهب أبي البقاء أن الجملة منصوبة بما في النص من فعل له حظ من السلامة والسداد.

---

(١) النساء: ١١

(٢) المغني ص ٤٦١

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾(١)

عرض ابن هشام الوجوه المحتملة وبسط القول فيما كان في ظاهره تعارض بين قراءة العطف بالجر في (ولا الذين يموتون وهم كفار) عطفاً على (الذين يعملون السيئات) وقراءة الرفع على الابتداء (ولّلذين يموتون وهم كفار) بفتح اللام، فيرى ابن هشام أن الأولى والأصح قراءة العطف فيكون المعنى على هذا أن الذين مات على الكفر يتساوون مع الذين أرادوا التوبة عند حضور الموت، وعندي أن قراءة الرفع على الابتداء لها من الوجاهة والدلالة ما يقويها؛ لأنها بذلك تعبر عن معنى دقيق وهو التفريق بين من مات على الكفر غير طالب للتوبة وبين من عمل السيئات وأراد التوبة عند حضور الموت، فهما إذن صنفان مختلفان: صنف لم يطلب التوبة فمات على الكفر ابتداءً، ومن هنا كان التعبير بلام الابتداء لتحقيق معنى منفصل عما قبله، وصنف آخر انتهت حياته بالموت غير أنه حاول التوبة و لم يفلح.

جاء في المغني: (قول الأخفش وتبعه أبو البقاء(٢) في (ولا الذين يموتون وهو كفار) إن اللام للابتداء، والذين: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم (لا) وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على (الذين يعملون السيئات) لا مرفوع بالابتداء)(٣).

---

(١) النساء: ١٨

(٢) التبيان / ١/٣٤٠.

(٣) المغني ص ٦٦١

وما قدمه ابن هشام من مسوغ غير كافٍ فتعليله لوجه قراءة الرفع بقوله: (والذي حملهما على الخروج على الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف[1])[2]، وإن اتحدت فيه النتيجة بين الفريقين بالمآل لكنّ هناك فرقاً بين من مات منهما بعيداً عن التوبة وبين من مات منهما وهو طالب لها عند الموت. وما ذهب إليه في تسويغه لوجه الرفع إنما هو على مذهبه ووجهة نظره لأن التسوية حاصلة بقراءة العطف وعدم التوبة حاصل بالنتيجة للفريقين.

وعلى هذا يضعف ما ذهب إليه ابن هشام (أن هذه الجملة (ولا الذين يموتون وهم كفار) لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها، أي لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بن من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر) ولا يخفى ما في ذلك من فرق كما سبق ذكره من أن هناك فرقاً بين من مات على الكفر مسقطاً التوبة من حسابه وبين من حاولها ولم يفلح عند الموت؛ للاحتمال المترجح في نفس طالب التوبة عند حضور الموت أن ينالها وإلا فلماذا سعى إليها واستحضرها في نفسه؟ وجمع الله الفريقين في الحكم باعتبار النتيجة وهي عدم حصول التوبة. قال البيضاوي: (وكأنه قال: وتوبة هؤلاء وعدم توبة هؤلاء سواء)[3].

---

[1] وهذا نقل عن الزمخشري: ينظر الكشاف ٥٢١/١.

[2] المصدر نفسه ص ٦٦١

[3] أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، ت ٧٩١هـ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، ١/ ٢٠٦.

اعتراضات ابن هشام في سورة الأنعام

١-في قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾(١)

على الرغم من كل ما جاء به ابن هشام من الممكن أن يترجح ما ذهب إليه العكبري حول أصل موقع الاسم المجرور بعد من الزائدة في مثل قوله تعالى: (من شيء) فالاسم الواقع بعد من الظاهر فيه أنه ينوب عن مصدر الفعل فرّط لأن المعنى المراد في الآية هو نفي حصول أي تفريط. وصح عندي جواز نيابة (شيء) عن المصدر، جاء في اللسان: (شئتُ الشيءَ)(٢) وهو مثل قولنا: ضربت الضرب؛ فشيء إذن فيها من قوة الدلالة على المصدرية الأمر الذي يترجح عندي أن (شيء) نابت عن المصدر (تفريط) وهذا عين ما ذهب إليه العكبري، جاء في التبيان: ((من شيء) (من) زائدة و(شيء) هنا واقع موقع المصدر، أي تفريطاً؛ وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا ونظير ذلك (لا يضركم كيدهم شيئا) أي ضررا، وقد ذكرنا له نظائر. ولا يجوز أن يكون (شيئاً) مفعولا به لأن فرطنا لا تتعدى بنفسها، بل بحرف الجر، وقد عدِّت بـــ (في) إلى الكتاب، فلا تتعدى بحرف آخر ولا يصح أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء؛ لأن المعنى على خلافه؛ فبان أن التأويل ما ذكرنا)(٣).

---

(١) سورة الأنعام: ٣٨

(٢) لسان العرب مادة شيأ ١/ ١٠٣.

(٣) التبيان ١/ ٤٩٤.

اعتراضات ابن هشام في سورة الحج

١. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾(١)

فصل العكبري القول في وجه الرفع للفعل (تصبح)، جاء في التبيان: (إنما رفع الفعل (تصبح) وإن كان ما قبله لفظ الاستفهام لأمرين:

أحدهما: أنه الاستفهام بمعنى الخبر؛ أي قد رأيت، فلا جواب له.

والثاني: أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهم عنه سبباً له، ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب اخضرار الأرض؛ إنما يجب عن الماء؛ والتقدير: فهي؛ أي القصة، وتصبح الخبر.

ويجوز أن يكون فتصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل، فلا موضع له إذاً)(٢).

واعترض ابن هشام على توجه العكبري ذلك، جاء في المغني بعد نقله قوله رأي العكبري: (وفيه اشكالان: أحدهما: أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له)(٣).

وما سجله العكبري في كتابه هو مذهب الخليل وسيبويه والفراء والمبرد، جاء في الكتاب: (وسألته عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فقال: هذا واجبٌ وفيه تنبيه كأنك قلت أتسمع أن الله أنزل من السماء

---

(١) الحج: ٦٣

(٢) التبيان: ٢/ ٩٤٧.

(٣) المغني: ص ٤٧٤.

ماء فكان كذا وكذا، وإنما خالف الواجب لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى يعني أنك تنفي الحديث...)(١).

قال الفراء: (رفعت (فتصبح) لأن المعنى في (ألم تر) معناه خبر كأنك قلت في الكلام: اعلم أن الله يترل من السماء ماء فتصبح الأرض) (٢)

وجاء في المقتضب: (وأما قول الله عز وجل (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فهذا هو الوجه، لأن ليس بجواب، لأن المعنى في قوله: (ألم تر) إنما هو انتبه وانظر أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا)(٣).

وقال الزمخشري: (فإن قلت: فما له رفع لم ينصب جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأن معناه إثبات الإخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الإخضرار)(٤).

ومن عجب أن ابن هشام في المغني في موضع آخر غير هذا الموضع وافق العكبري والجمهور في هذا الوجه، قال ابن هشام: (ومن هنا امتنع نصب (فتصبح) في قوله تعالى: (وأما قول الله عز وجل (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن (ألم تر) في معنى قد رأيت، أي أنه استفهام تقريري)(٥).

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٤.

(٢) ١معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧هـ، ط٢، عالم الكتب، بيروت ٢/ ٢٢٩.

(٣) المقتضب: لمحمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢/ ٢٠.

(٤) الكشاف ٣/ ١٧٠.

(٥) المغني ص ٥٩١.

ومن هنا يمكن القول إنما ذهب إليه العكبري من صحة تقدير ضمير رفع قبل (تصبح) أمر مقبول مستساغ يضعف الاعتراض عليه لأن موافق لسلامة المعنى وسلامة الصنعة وقد حاول ابن هشام أيضاً على الرغم من اعتراضاته أن يجد مسوغاً أو تخريجاً لوجه الرفع بقوله: (وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفاً والنحويون يقدرون في مثل بذلك مبتدأ...)(١).

---

(١) المصدر نفسه ص ٤٧٤.

اعتراضات ابن هشام في سورة السجدة

١. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾(١)

ذكر ابن هشام في هذه الآية الإشكال الحاصل عند النحاة في تحديد الفاعل للفعل (يهد) وهو عندهم إما أن يكون ضميراً مستتراً يعود على اسم الله سبحانه وتعالى، وإما ضمير العلم والهدى المدلول عليه بالفعل، وإما جملة (أهلكنا) على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو "ظهر لي أقائم زيد"، وجوز أبو البقاء(٢) كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة(٣). والراجح من ذلك كله أن تكون (كم) هي الفاعل وهو ما ذهب إليه الفراء(٤) وابن عصفور(٥) وصح ذلك لأن الكوفيين جوزوا خروج (كم) الخبرية عن ملازمتها لصدر الكلام وبذلك يندفع كل إشكال في هذه المسألة في تحديد الفاعل على الرغم من إصرار المعربين الالتزام بصدارة (كم). وبذلك يندفع ما عرضه ابن هشام باعتراضه على العكبري في جواز كون الفاعل ضمير الإهلاك بقوله: (ليس هذا من المواطن التي يعود فيها الضمير على المتأخر)(٦).

---

(١) السجدة: ٢٦

(٢) ينظر: التبيان، ١/ ٩٠٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٢٠١

(٤) معاني القران للفراء ٣٣/٢.

(٥) مغني اللبيب ص٢٠١.

(٦) لمصدر السابق ص٢٠١.

اعتراضات ابن هشام في سورة الحجر

١. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾[١]

الأصل الثابت أن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات وفصل ابن هشام هذه المسألة فقال: (وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستملزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي حال لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منها في محتملة لها، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع)[٢]؛ وبناء على ما عرضه ابن هشام من ضرورة وجود المقتضي وانتفاء المانع لم يصح عنده إعراب جملة (لها كتاب معلوم) صفة، جاء في المغني: (فللوصفية مانعان الواو وإلا)[٣].

في حين لم يعد العكبري ومن قبله الزمخشري هذين (الواو وإلا) مانعين من صحة كون الجملة صفة. والفرق الواضح بين كون الجملة حالاً أو صفة هو أن الحال يراد التعبير به عن التلبس بالحدث زمن وقوعه، في حين قد يراد بالتعبير بالصفة للإخبار عن وجودها في الموصوف خارج زمن الحدث.

قال أبو حيان: (الوصف لا يلزم أن يكون الموصوف متصفاً به حالة الإخبار عنه... وأما الحال فهي هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار)[٤].

ولا يخفى أنه لم يكن المراد من النص التعبير عن وجود الكتاب زمن الإهلاك، بل المراد هو الإخبار عن كتاب لكل قرية قبل زمن الهلاك لذلك تكون الجملة وصفية أقوى منها حالية وعلى هذا فلا تمتنع الوصفية بوجود الواو، (وقد

---

[١] الحجر: ٤

[٢] المغني ص ٤٧٨.

[٣] المصدر نفسه: ص ٤٨٣.

[٤] البحر المحيط: ٧/ ٤٢٦.

ساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً)(١)، (فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً، كذلك تدخل على عليها واقعة صفة)(٢).

---

(١) التبيان: ١/ ١٧٣.

(٢) اللباب لابن عادل: ١١/ ٤٢٨.

اعتراضات ابن هشام في سورة مريم

١. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾(١)

الأصل عند عموم النحاة أن الوصف لا يَنصَب إلا على ما هو مستقل في بنيته ودلالته، وعلى هذا فالوصفية لا تنطبق انطباقاً تاماً إلا على ما هو ذات في الأصل أو كالذات ولذلك منعوا وصف كثير من المبهمات كالضمير واسم الإشارة(٢). وتأسيساً على هذا انصب اعتراض ابن هشام على العكبري ومن قبله الزمخشري في إعرابهما جملة (هم أحسن) صفة لـــ (كم)، قال ابن هشام: (وقال الزمخشري(٣) وأبو البقاء(٤) في ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ ﴾إن الجملة بعد (كم) صفة لها، والصواب أنها صفة لقرن)(٥).

وما ذهب إليه ابن هشام هو مذهب جمهور النحاة فظاهر كلامهم أن كم (لفظها مفرد ومعناها جمع ككل)(٦) وتصويب ابن هشام يشكل عليه عود الضمير المجموع على ما هو مفرد باللفظ (قرن) إذا كانت (كم) الخبرية مبتدأ وبعدها جملة تحتوي على ضمير فإذا منعنا أن يعود الضمير على (كم) خلت الجملة من ضمير يعود على المبتدأ قال الرضي: (ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً إلى التمييز، لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة)(٧) وعلى يكون لما

---

(١) مريم: ٧٤

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٨١-١٨٢، البحر المحيط: ٧/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: الكشاف ٣/٣٨.

(٤) ينظر: التبيان ٢/ ٨٧٩.

(٥) المغني: ص ٦٥٠.

(٦) الرضي: ٣/ ١٦٤

(٧) المصدر نفسه ٣/ ١٦٤.

ذهب إليه القائلون بصحة وصف كم الخبرية ما يؤيده ويقويه إلى الحد الذي لا ينبغي معه تخطئة القائلين به.

على هذا لا يصح امتناع وصف كل ما هو مبهم من الألفاظ، الموصولات الاسمية مثلاً على الرغم من إبهامها صح وصفها عند الجمهور.

اعتراضات ابن هشام في سورة الأحزاب

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ﴾(١)

عارض ابن هشام العكبري في صحة أن تكون (ملعونين حالاً) من ضمير الجمع الفاعل في (يجاورونك) وعلة ذلك المنع هي أنه (لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان)(٢)ودفعاً لهذه العلة يمكن أن يقال: إن أصل الكلام وترتيبه مبني على تقديم الحال على الاستثناء ولعل أصل النظم لا يجاورونك فيها ملعونين إلا قليلاً.

وعلى هذا لا يصح أيضاً تعلق ملعونين بجملة الشرط التي بعده لإمكان انقطاع الكلام والاكتفاء به دون جملة الشرط.

---

(١) الأحزاب: ٦١

(٢) المغني: ص ٥٩٨.

اعتراضات ابن هشام في سورة يسن

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾(١)

ادعى ابن هشام(٢) على العكبري أنه جعل (آية) مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر في حين لم يرد هذا الرأي عند العكبري في كتابه، جاء في التبيان: ((أنّا) يجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف؛ أي هي أنا. وقيل هي مبتدأ، وآية لهم الخبر وجاز ذلك لما كان لأنا تعلق بما قبلها)(٣).

---

(١) يس: ٤١

(٢) المغني ص ٢٧٩.

(٣) التبيان : ١/ ١٠٨٣

اعتراضات ابن هشام في سورة غافر

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِى ٱلطَّوۡلِۖ ﴾(١).

اعترض ابن هشام(٢) على من أعرب (شديد العقاب) صفة لاسم الله تعالى وأن كان من باب الصفة المشبهة والتي تكون إضافتها غير محضة، وأورد ذلك عن الزمخشري والعكبري، ورجوعاً على كلام الزمخشري في موضعه من الكشاف تبين أنه يرجح كونها أبدالاً جاء في الكشاف: (والوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد آذنت بأن كلها أبدال غير أوصاف)(٣).

وقد أقحم ابن هشام العكبري في المسألة مدعياً تجويزه، جاء في المغني: (وأجاز وصفيته أيضاً أبو البقاء، لكن على أن شديدا بمعنى مشدد كما ان الأذين بمعنى المؤذِّن فأخرجه من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل)(٤).

ولو رجعنا إلى المسألة في موضعها من كتاب التبيان، لتبين لنا أنما أورده ابن هشام عنه غير موجود، بل كان ما صرّح به خلاف ما نقله ابن هشام عنه، قال أبو البقاء: (وأما (شديد العقاب) فنكرة؛ لأن التقدير: شديد عقابه؛ فيكون بدلاً؛ ولا يجوز أن يكون (شديد) بمعنى مشدد، كما جاء الأذين بمعنى المؤذِّن؛ فتكون الإضافة محضة فيتعرف فيكون وصفاً أيضا)(٥).

---

(١) غافر: ٣

(٢) ينظر: المغني ص٦٣٢،.

(٣) الكشاف: ١٥٣/٤.

(٤) المغني ص٦٣٢.

(٥) التبيان ١١١٥/٢.

اعتراضات ابن هشام في سورة الشورى

١. قال تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾(١)

ردَّ ابن هشام ما صح عند العكبري(٢) من خلو جملة جواب الشرط الاسمية من الفاء الرابطة وجعله خاصاً بالشعر، جاء في المغني: (وقول أبي البقاء والحوفي إن الجملة جواب الشرط مردود، لأنها اسمية، وقولهما إنها على إضمار الفاء مردود، لاختصاص ذلك بالشعر)(٣). في حين جوز ابن مالك حذف الفاء في الاختيار في كتابه شواهد التوضيح(٤) ويعضده النصوص القرآنية الواردة على هذا النظم ومنها الآية موضع البحث وقوله تعالى: چگ گ گ گچ(٥) وعلى هذا إما أن تكون الفاء مقدرة أو أن يصح حذفها من أول الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط.

وجعل ذلك خاصاً بالضرورة فيه نظر فقد جاء كثير الأبيات الشعرية محذوفة الفاء.

---

(١) الشورى: ٤٣

(٢) ينظر: التبيان ٢/١١٣٥.

(٣) المغني: ص ٥٥٢.

(٤) شواهد التوضيح

(٥) الأنعام: ١٢١

المصادر

١- أنوار التتريل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، ت ٧٩١هـ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (٦٥٤-٧٥٤هـ)، بعناية صدقي جميل، دار الفكر، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط٢، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٤- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام مصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٨م.

٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٦- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٠م.

٧- شرح الرضي لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط١٣٩٨،١هـ-١٩٧٨م.

٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، لجنة البيان، مصر.

٩- القواعد الأصولية، لعلي بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥=١٩٣٩.

١٠- القواعد والفوائد الأصولية، علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ= ١٩٣٩م.

١١- الكتاب، لأبي عمرو عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٣١٧هـ

١٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ٤٦٧- ٥٣٨هـ، دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط٢، بيروت، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

١٣- اللباب في علوم الكتاب للإمام المعز أبي حفص عمر بن عل ابن عادل الدمشقي الحنبلي، المتوفى بعد ٨٨٠هـ، تحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته

الجامعية، د. محمد سعد رمضان حسن، د. محمد المتولي الدسوقي حرب، مشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت — لبنان، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٤- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.

١٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٦- معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧هـ، ط٢، عالم الكتب، بيروت.

١٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الانصاري، ت ٧٦١هـ، حققه وخرج شواهده د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، ١٩٦٩م.

١٨- المقتضب: لمحمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٩- النهر الماد من البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (٦٥٤-٧٥٤هـ).